

١٥٠ محولة لحلب حتى نهاية العام الحالي

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: تسهم في إعادة التغذية لمناطق لم تصلها الكهرباء منذ ٦ سنوات



عبد الهادي شباط

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل في تصريح لـ«الوطن» أن المحولات التي تستعمل لحلب تباعاً حتى نهاية العام (١٥٠) محولة من مناطق التي لم تصلها الكهرباء منذ أكثر من ٦ سنوات وأهمها مناطق صلاح الدين والشعر والشيوخ وحرم القاطرجي والمشاطية والباط والشيوخ مقصود وباب النيرب.

حيث تم نقل وإيصال ٥٠ محولة لهذه الأحياء على أن يتم توريد بقية المحولات التي تم تخصيصها لحلب تباعاً حتى نهاية العام الجاري. كما أوضح الزامل أن حلب تسجل حالة تحسن في الكهرباء ومعظم برامج التقنين أصبحت ساعتي (تغذية) مقابل أربع ساعات (قطع) بعد أن كانت تصل ساعات التقنين لأكثر من ١٢ ساعة في العديد من المناطق. وأنه على التوالي تم إعفاء مختلف المناطق والتجمعات الصناعية من التقنين بما فيها مدينة الشيخ نجار عبر تأمين خطوط معفاة من التقنين للمنشآت الصناعية على مدار أيام الأسبوع من دون انقطاع بما يسمح في

تعزيز حركة الإنتاج وتشغيل كامل الطاقات الصناعية المتاحة في المعامل والمنشآت الصناعية. وعن ظاهرة الأمبيرات ومصيرها في حلب اعتبر مصدر في شركة كهرباء حلب أنه مع تحسن واقع الكهرباء ينخفض الطلب على الأمبيرات لكن في العموم هذه الظاهرة (الأمبيرات) مخالفة وشركة الكهرباء غير معنية بها ولا تتدخل في ذلك كونها خارج مهامها إلا أن هناك حالة استغلال لحاجة الناس للطاقة الكهربائية عبر بيعهم هذه الأمبيرات بأسعار مرتفعة وهو لا يسمح بتشغيل أكثر من الإنارة المنزلية وشاشة التلفاز من دون القدرة على تشغيل بقية

التجهيزات الكهربائية مثل البراد والغسالة وغيرها وفي حال رغب المستهلك في تشغيل ذلك يحتاج أسبوعياً لشراء أكثر من أمبير وفي المحصلة هي مسألة عالية الكلفة وغير قانونية وتترافق مع حالة إزعاج وضجيج أثناء عمليات تشغيل المولدات في الأحياء السكنية والتوتر العالي تعرضت لأضرار جسيمة في تدمير ونهب وسرقة قطع التغذية الكهربائية. وبين المصدر أن هناك حالة صيانة وترميم تعمل عليها شركة كهرباء حلب جراء تعرض أجزاء واسعة من الشبكة الكهربائية للضرر والخراب خلال السنوات الماضية لحالة إيصال الكهرباء لختلف مناطق حلب وفق التاح والممكن، خاصة مع حال التقص في المحولات والكابلات والأسراس وغيرها من

مستلزمات تأهيل وصيانة الشبكة الكهربائية في حلب. وكانت مذكرة في وزارة الكهرباء أظهرت الضرر والتخريب الذي لحق في شبكات التوتر العالي والمنخفض وأن أجزاء شبكة عمليات تحويل وخطوط التوتر العالي تعرضت لأضرار جسيمة في تدمير ونهب وسرقة قطع التغذية الكهربائية. وبين المصدر أن هناك حالة صيانة وترميم تعمل عليها شركة كهرباء حلب جراء تعرض أجزاء واسعة من الشبكة الكهربائية للضرر والخراب خلال السنوات الماضية لحالة إيصال الكهرباء لختلف مناطق حلب وفق التاح والممكن، خاصة مع حال التقص في المحولات والكابلات والأسراس وغيرها من

للخدمة كما كانت سابقاً في كل محافظات القطر ويقدر الإنفاق عليها من الخطط الإسعافية ومن الموازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ ما يزيد على ١٠٠ مليار ليرة سورية.

وفي مجال شبكات التوزيع للتوتر ٢٠ ك. ف وما دون تعرضت شبكات التوتر ٢٠ ك. ف ومراكز التحويل وشبكات التوتر المنخفض في أغلب المحافظات أيضاً لعمليات التدمير والنهب والسرقة من حديد الأبراج والأعمدة الخشبية وأمراس الأنثيوم وملفات النحاس للمحولات الكهربائية (آلاف المحولات ٢٠٠٤/٢٠ ك. ف وذلك آلاف الكيلو مترات من خطوط ٢٠ ك. ف وشبكات التوتر المنخفض) وقامت الشركات الكهربائية في المحافظات خلال سنوات الحرب وخاصة في السنوات الأخيرة بإعادة تأهيل وتجهيز قسم كبير من الشبكات ومراكز التحويل لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين والعمليات الاقتصادية والجهات الحكومية كافة وبالأخص مياه الشرب والمطاحن والمخابز والمدارس وغيرها. ونحو ملفات المحولات الرئيسية والكابلات ومن الموازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ ما يزيد على ٨٥ مليار ليرة سورية.

البنزين الحر أيضاً عبر الرسائل

مصدر حكومي لـ«الوطن»: آلية التوزيع ذاتها وحصاة الآلية ٨٠ ليتر بنزين شهرياً



رامز محفوظ

على البنزين بمعدل أربع مرات شهرياً بموجب الرسالة. وأكد المصدر أنه لن يكون هناك أي تغيير بسعر البنزين والمازوت الحر بعد تطبيق الآلية الجديدة، علماً أن سعر ليتر البنزين الحر ٣٥٠٠ ليرة وليتر الأوكتان ٩٥ بـ ٤٠٠٠ ليرة وليتر المازوت الحر ٢٥٠٠ ليرة.

بدوره أكد خبير نفطي لـ«الوطن» أن الهدف من تطبيق الآلية الجديدة التخفيف من الإزدحام الذي يحصل على محطات الوقود التي تتبع بسعر الحر إضافة لضبط عمليات الاتجار بالبنزين والمازوت بالسوق السوداء نوعاً ما باعتبار أن الحصول على المادة يصبح منظماً عن طريق الرسائل والشخص الذي سيطلب المادة سيحصل عليها. ولفت إلى أنه قبل تطبيق الآلية الجديدة كان الحصول على البنزين الحر متاحاً لمن يرغب بمعدل ٢٠ ليترًا كل أسبوع أو عشرة أيام من دون إرسال رسالة وذلك من محطات الوقود المخصصة للبيع المباشر بالسعر الحر. موضحاً أن عدد محطات الوقود التي تتبع البنزين والمازوت بالسعر الحر في دمشق ٦ محطات، ٥ منها خاصة وواحدة حكومية

أعلنت شركة محروقات عن البدء بتطبيق الآلية الجديدة لتوزيع مادتي البنزين والمازوت المباشر (بالسعر الحر) وفق نظام الرسائل النصية القصيرة وذلك اعتباراً من اليوم الأحد الموافق ٢٤ تموز ٢٠٢٢، حيث تعتمد الآلية الجديدة على إرسال رسالة نصية قصيرة تتضمن تفاصيل المحطة التي يجب التوجه إليها مع مدة صلاحية الرسالة. وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر حكومي أن آلية توزيع البنزين والمازوت المباشر التي تم الإعلان عنها من شركة محروقات هي آلية توزيع المتدوم نفسها ولا تختلف عنها أبداً.

ولفت إلى أنه بعد تطبيق الآلية الجديدة سيصبح الحصول على البنزين والمازوت الحر بموجب رسالة تصل لصاحب الآلية والمدة المحددة للحصول على المادة بعد وصول الرسالة ٢٤ ساعة كحد أقصى، لافتاً إلى أن حصاة الآلية الخاصة من البنزين الحر ٨٠ ليترًا شهرياً أي إن صاحب الآلية يحصل

٨٥ بالمئة من الحمضيات تأتي من اللاذقية

وزير الزراعة: خطة لدعم الفلاح ومحفزات إضافية لمن يلتزمون بالاعتمادية

هناء غانم



المشاكل والصعوبات التي يعاني منها مزارعو الحمضيات في كل عام وخاصة التسويقية وتوفير الخدمات الزراعية للحصول على الإنتاجية المناسبة وخاصة بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج التي أصبحت هي العقبة الأبرز في حصول الفلاح على عائد اقتصادي جيد جراء زراعة الحمضيات، هو ما أكد وزير الزراعة محمد حسان قنطا معالجة من خلال وضع خطة وآلية جديدة لزراعة الحمضيات وحصر المساحات المزروعة ضمن البرنامج الفتي لإنتاج فراغ الحمضيات، والأم حسب الوزير إن هناك آلية يتم العمل على إعدادها لتقديم الدعم لمزارعي الحمضيات للموسم القادم.

الوزير قنطا أشار إلى أن الدعم ليس من الضروري أن يكون مالياً وإنما توفير مستلزمات الإنتاج للفلاح بشكل دائم وتنظيم التسويق والتسعير الجزئي الذي يحقق ربحاً جيداً له، أي دعم فعلي لوجستي وإداري، وأكد الوزير أن الوزارة لن تكفي بذلك، بل يمكن أيضاً أن تقدم دعماً آخر للفلاح الملتزم ببرنامج الاعتمادية من خلال زيادة كمية الأسمدة المتاحة له وهناك إجراءات أخرى تخص موضوع التسعير وأولوية التسويق.

وتطرق الوزير في حديثه إلى أن هناك ثلاث نقاط رئيسية إذا تم إتباعها فسيتم إحياء زراعة الحمضيات بأصناف متدرجة الانتاج على مدار العام بهدف معالجة مشكلة فائض الإنتاج في فترة محددة والتي تؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير، وهي وضع خطة صنفية على مستوى المنطقة الإدارية وعلى مستوى كل من محافظتي طرابلس والفلاحين المتميزين الذين طبقوا هذا البرنامج بتصرف الجهات ذات الصلة والتي يمكن من خلالها دعم هؤلاء الفلاحين بمجموعة من التدخلات التي تميزهم عن بقية الفلاحين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حصولهم على أسعار مجزية لحاصلهم. بدوره مدير مكتب الحمضيات المهندس عدنان الأشجار إحصاء شاملاً وتحديد بشكل دقيق عدد الأشجار المثمرة والمتنتجة بشكل جيد والتي تعطي إنتاجاً جيداً لتحدد الإنتاج الفعلي السنوي وما هو قابل منها للتصدير

وللتصنيع والتخزين للتمتع من وضع خطة تسويقية متكاملة مع الوزارات ذات الصلة. وعن إمكانية التنفيذ والتطبيق أكد الوزير قنطا أنه لا بد من توفير تقييم برنامج الاعتمادية الذي انطلق عام ٢٠١٩ لـ ٨ له من أهمية، وتذليل الصعوبات التي واجهت تنفيذ مثل عدم التقيد بتطبيق البرامج المحددة لإدارة المحصول، وعدم وجود شركات لاعتماد الإنتاج، لافتاً إلى أنه سيتم اعتماد وثيقة لبرنامج الاعتمادية ووضع شروط لكل فلاح لتطبيق مجموعة من العمليات الزراعية والالتزام بالإجراءات المحددة ضمن البرنامج لمنحه الوثيقة، حيث أكد بداية أهمية اعتماد المزارع على مستوى عالٍ من جهة الإنتاج والنوعية والخدمة والمواصفة والأهم تحديد الأصناف المرغوبة من الحمضيات في الأسواق المستهدفة وتعميمها على المزارعين وزيادة خطة الأصناف المرغوبة تصديرياً والتسويق لها على الفلاحين ووضع المحفزات الإنتاجية للتشجيع على زراعتها وزيادة المساحات المزروعة منها. وقيام مديرية الاقتصاد الزراعي بالتنسيق مع مكتب الحمضيات بإعداد قائمة بالأصناف

الاقتصاد الزراعي: زيادة زراعة الأصناف المرغوبة تصديرياً

التي يتم تصديرها وكمياتها والأسواق التي يتم التصدير إليها، إضافة إلى دراسة الأسواق الخارجية المتاحة ومدى توافق الأصناف المتاحة محلياً مع تلك الأسواق. إضافة إلى تحديد المواصفات والشروط الفنية التي يجب أن تتمتع بها المزارع لاعتمادها وفي سياق متصل قدم مدير الاقتصاد الزراعي في الوزارة الدكتور أحمد دياب شرحاً عن برنامج الاعتمادية لتصديق المنتجات الزراعية «الحمضيات والتفاح والعنب» والخطة المقترحة لتطوير العمل بهذا البرنامج لتصديق هذه الحمضيات وخاصة الحمضيات لموسم ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ حيث أكد بداية أهمية اعتماد المزارع على مستوى عالٍ من جهة الإنتاج والنوعية والخدمة والمواصفة والأهم تحديد الأصناف المرغوبة من الحمضيات في الأسواق المستهدفة وتعميمها على المزارعين وزيادة خطة الأصناف المرغوبة تصديرياً والتسويق لها على الفلاحين ووضع المحفزات الإنتاجية للتشجيع على زراعتها وزيادة المساحات المزروعة منها. وقيام مديرية الاقتصاد الزراعي بالتنسيق مع مكتب الحمضيات بإعداد قائمة بالأصناف

مقترحة تتمثل بضرورة الترويج للبرنامج المذكور داخلياً وخارجياً والأمم قيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات باستمرار التواصل مع رجال الأعمال والشركات المتخصصة بتجارة الحمضيات في الدول المستهدفة ودعوتهم لزيارة سورية والقيام بجولات ميدانية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. والأمم قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستقرار أكبر كمية ممكنة من محصول الحمضيات من المزارع المعتمدة وإعطائها الأولوية وتسويق منتجاتها داخلياً في أسواق الهال والأسواق الشعبية لتسهيل عملية تصريف المنتجات التي المزارعين. مع التركيز على أن تقوم الوزارة بوضع تسعيرة تشجيعية ومتوافقة مع التكاليف المعتمدة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مع هامش ربح مناسب بالنسبة للمزارع.

وعن التصديق التجاري قال إن إيجاد آلية لضبط وتدفيق ورقابة الصادرات التي يتم اعتمادها من منتجات المزارع المعتمدة وقيام هيئة دعم تنمية الصادرات بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية لاعتماد آلية مراقبة معينة سواء من خلالها أو من خلال اعتماد شركات محددة، قادرة على القيام بالمهمة وفق شروط البرنامج. مدير الزراعة اللاذقية باسم ذكري أن محصول الحمضيات يرتكز بشكل أساسي على محافظة اللاذقية التي تنتج ٨٥ بالمئة من الحمضيات في سورية، لذلك لا بد من التوصل إلى حل للصعوبات التي تواجه المزارع وتصديق واقع زراعة الحمضيات وفق تطويرها ومعالجة المشاكل التي تمر بها وإعادة حصر المساحات الحقلية وتنسيق المساحات الموجودة في السجلات ومقارنتها على أرض الواقع... مدير الزراعة بالوزارة الدكتور إياب محمد تحدث عن برنامج الإدارة المتكاملة للأفات على محصول الحمضيات وغيرها من المحاصيل، مؤكداً أن محصول الحمضيات نظيف وسوريه شاركت بالعديد من المعارض بحصول الحمضيات وكان محصول الحمضيات نظيفاً خالياً من الأثر المتبقي للمبيدات.